مركز براثا للدراسات والبحوث
Baratha Center for Studies and Research

مقالات

مستقبلُ الهيمنة الأميركيّة على النظام والمؤسّسات الدوليّة

د. عليّ إبراهيم مطر

2024

www.barathacenter.com

مستقبلُ الهيمنة الأميركيّة على النظام والمؤسّسات الدوليّة

د. عليّ إبراهيم مطر

◆ تاريخ الطبعة:
2024م- 1446هـ

◆ مكان الطبعة:
بيروت - بغداد

© جميع الحقوق محفوظة للمركز

مستقبلُ الهيمنة الأميركيّة على النظام والمؤسّسات الدوليّة

د. عليّ إبراهيم مطر[1]

ملخّص

أسَّس المنتصرون في الحرب العالميّة الثانية مجموعةً من المؤسّسات الدوليّة المعبِّرة عن مصالحها السياسيّة، والتي تعمل وفق مجموعة من المواثيق المؤسّسة على رؤيتها للنظام العالميّ الجديد. بعد انتهاء الحرب الباردة، وتفكُّك الكتلة الشرقيّة، تمكَّنت الإدارات الغربيّة من توظيف هذه المؤسّسات في أجندتها العالميّة بنحوٍ أكثر فجاجة، كأحد أدوات "الاستعمار الجديد".

الكلمات المفتاحية:
المؤسّسات الدوليّة، الأمن الدوليّ، النظام العالميّ، الاستعمار الجديد، علاقات دوليّة.

1 - أستاذ العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة.

مقدّمة

يقـفُ النظام الدوليّ على شـفير الهاوية، يطوف على السـطح ما فيه من تصدّعات وخلافات وأزمات، على خلفيّة ما يحدث من حرب غزّة، إلى الأزمة الأوكرانيّة، إلّا أنّ ما يحصل ليس وليد ساعة تصاعُد الأزمة، فالسياسة الدوليّة تشـهد توتّرات متصاعدة بين القوى الدوليّة بنحوٍ مطّرد. عندها، بدأ الحديث عـن تغيّرات النظام الـدوليّ، ثمّ كثُر البحث، في الآونـة الأخيرة، عن حقيقة (وإمكانيّة) تبدُّل معالم هذا النظام، الذي سـقط في استقطاب "نظام القطب الواحد"، ولكنّه في الأعوام الأخيرة، بات يتحوّل إلى "نظامٍ متعدّدِ الأقطاب".

منـذ انهيار الاتّحاد السـوفياتيّ وانتهاء الحرب البـاردة، لا تزال الولايات المتّحـدة الأميركيّة هي القطب الأوحد المهيمـن والمؤثّر على مفاصل هذا النظام، ولا يمكن أن يتغيّر شيء على الساحة السياسيّة الدوليّة، أو في مطلق الجغرافيـة السياسـيّة لبلدان هـذا النظـام، دون موافقتها. في هـذا البحث، سنجيب عن إشكاليّة تحوّلات النظام الدوليّ ومؤسّساته بعد الحرب العالميّة الثانيـة، فما هي محطّات تحوُّل النظام الدوليّ من نظام قائم على قوى غربيّة

متعـدّدة، إلى نظام الهيمنـة؟ ومن ثمّ كيف تحـوَّل إلى الهيمنة الأميركيّة بعد تفكُّك الاتّحاد السـوفياتيّ؟ وذلك عبر تقسـيم البحث إلى مبحثَين: الأوّل، "النظـام الدوليّ من الحرب الثانية إلى الهيمنـة الأميركيّ"، فيما حمل الثاني عنـوان "الهيمنة على النظام الدوليّ في المؤسّسـات الدوليّة"، مسـتخدمين لذلك المنهجَين التاريخيّ والتحليليّ.

النظام الدوليّ من الحرب العالميّة الثانية إلى الهيمنة الأميركيّة

في هذا المبحث، سـوف نتحدّث عـن تطوُّر مراحل النظـام الدوليّ منذ الحرب العالميّة الثانية، وصولاً إلى الهيمنة الأميركيّة، حيث نقسـم المبحث إلى ثلاثة مطالب، هي:

المطلب الأوّل: نظام اللانظام

المطلب الثاني: صراع القطبَين

المطلب الثالث: نظام الهيمنة

نظام اللانظام

شـهد النظام الدوليّ، بعد الحرب العالميّة الثانيـة، تحوّلات جذريّة. فقد أدَّت الحرب إلى سـقوط تمركُز القوّة في يد الدول الاستعماريّة، التي كانت قائمـة في تلك الحقبة على القوى الكـبرى الأوروبيّة، وتغيَّرَت معالم القوى

الاستعماريّة في العالَم، لتبدأ الولايات المتّحدة الأميركيّة التحضير لكي تدخل عصر اليهمنة. وبدأ العمل وفق مبادئ جديدة ومتعدّدة وضعها الرئيس الأميركيّ (وِلسن)[1]، منها: مبدأ الحقّ في تقرير المصير، ومبدأ تأكيد السيادة الوطنيّة، وإصلاح نظام الأمن الجماعيّ، إلاّ أنّها بدأت تمهّد لصراع جديد في العالَم، بين الثنائيّة القطبيّة المتمثّلة بالاتّحاد السوفياتيّ والولايات المتّحدة الأميركيّة. حيث لم تتحقَّق هذه المبادئ كلّها -كما كان يُفترَض- للشعوب كلّها، كالشعب الفلسطينيّ، حيث استمرّ الكيان الإسرائيليّ محتلاً لفلسطين، بدعم من الولايات المتّحدة الأميركيّة وحلفائها الغربيّين.

بعد نهاية الحرب العالميّة الثانية، وإنشاء منظّمة الأمم المتّحدة، أتى التركيز على هذه المبادئ لتحقيقها، وفي مقدّمتها الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، وما يتضمّنه من حقوق اقتصاديّة واجتماعيّة، وحقّ تقرير المصير للشعوب كشرط أوّليّ للحقوق كافّة، وأداة للتحرُّر من الاستعمار بالنسبة لدول العالم الثالث"[2]. وعلى الرغم من ذلك، اخترُق مبدأ السيادة مِن قِبَل الدول العظمى،

1 - توماس وودرو ويلسون (28 ديسمبر 1856 - 3 فبراير 1924): هو سياسيّ وأكاديميّ أميركيّ، شغل منصب الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتّحدة من عام 1913 إلى 1921. كان ويلسون من الحزب الديمقراطيّ، وترأّس جامعة برينستون، وكان حاكمًا على ولاية نيوجيرسي.

2 - ريمون حداد: نظريّة العلاقات الدوليّة، ص 107.

ولا سيّما مِن قِبَل الولايات المتّحدة الأميركيّة، التي مارست التدخُّل بشؤون الكثير مــن الدول؛ فمنها مَن شــنَّت عليها الحروب بشــكل مباشر، وأخرى بشكل غير مباشر. وبعد إنشاء هيئة الأمم المتّحدة مِن منطلق جديد، يجعلها الهيئة الدوليّة الوحيدة التي تحتكر حقّ استعمال القوّة، مع الحقّ في مواجهة الدول التي تلجأ إلى شــكل من أشــكال الحرب في العلاقات الدوليّة، جرى تجاوُز هذا المبدأ لمصلحة الدول الكبرى، وعلى رأســها الولايات المتّحدة الأميركيّــة، التي تفرَّدَت، بعــد الصراع مع الاتّحاد الســوفياتيّ، بالهيمنة على العالَم[1].

صراع القطبَين

بعــدَ أن خرجَــت الولايات المتّحــدة الأميركيّة منتصرةً مــن الحرب، بعد استخدام سلاحها النوويّ ضدّ اليابان، بدأ عهدٌ جديد من العلاقات الدوليّة، تمخّض معها صراع القطبَين، الأميركيّ والســوفياتيّ، في مــا عُرِف بالحرب البــاردة. ومع انطلاق هــذا الصراع، لم يدم الســلم الذي كان قــد نُظِّر له مع نشوء الأمم المتّحدة، فقد أدَّت الحرب إلى حصول تبدّلات في خريطة سيطرة القوى الكبرى المهيمنة. ففيما ضعفَت الإمبراطوريّات السابقة، برزَت قوّتَين

1 - انظر: ريمون حدّاد، نظرية العلاقات الدولية، ص 108.

عالميّتَين تمتلكان قدرات هائلة، هما: الولايات المتّحدة الأميركيّة، والاتّحاد السوفياتيّ. لقد خرجَت الولايات المتّحدة الأميركيّة من الحرب، بخلاف الدول الكبرى الأخرى، قويّة عسكريًّا واقتصاديًّا[1]. ودعمت واشنطن الدول الرأسماليّة التي أنهكَتها الحرب، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لضمان قيم عالَم الغرب الرأسماليّ ومصالحه، في ظلّ قيادتها السياسيّة والاقتصاديّة، ومن أجل مواجهة الشيوعيّة العالميّة التي تدعّمت في أوروبّا الشرقيّة؛ وذلك من أجل أن تهيمن على النظام الدوليّ. في مقابل ذلك، برز الاتّحاد السوفياتيّ بعد الحرب كقوة أساسيّة؛ لِما يملكه من طاقات بشريّة واقتصاديّة وعسكريّة.

وبعد أن انهار الاتّحاد السوفياتيّ عام 1991م، ترك الولايات المتّحدة القوة العظمى الوحيدة في عالَمٍ أحاديّ القطب. وبعدها، كان (غورباتشوف) أوّل مَن أَطلَقَ عبارة "النظام العالميّ الجديد" في خطابه أمام الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، عام 1988م، مشدّدًا على دور الأمم المتّحدة كإطارٍ وحيدٍ لحلّ المنازعات الدوليّة، وضرورة احترام مبادئ الشرعيّة الدوليّة وقواعدها. ومن ثمّ حاول الرئيس الأميركيّ (جورج بوش)، بعد (دونالد ريغان)، قَطْفَ ثمار ذلك، بالإعلان عن "نظام عالميّ جديد" أمام الكونغرس، في 11 ايلول 1990م، حيث قال: إنّنا نريد نظامًا "أكثر تحرُّرًا من الإرهاب، وأكثر مناعة في

1 - ريمون حدّاد، نظرية العلاقات الدولية، ص 111.

إقرار العدالة، وأكثر أمنًا في السـعي من أجل السـلام"[1]. وقد جرى تكريس هذا الوضع الجديد عبر التعبئة التـي قامت بها الولايات المتّحدة الأميركيّة، لحشـد أكبر دعم لسياسـتها تجاه أحداث الخليج، بعد احتلال الكويت مِن قِبَل العراق.

نظام الهيمنة

سعَت الولايات المتّحدة الأميركيّة، منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية، إلى الهيمنة على النظام الدوليّ. وقد نظّر المفكّرون الأميركيّون إلى حتميّة القرن الأميركيّ، وهيمنة الحلم الأميركيّ، ليعلن (فرانسيس فوكوياما) في كتابه "نهاية التاريـخ"، أنّ الديمقراطيّـة الليبراليّة وقِيَمها عن الحرّيّة والفرديّة والمسـاواة والعولمة والليبراليّة الاقتصاديّة، تشـكّل ذروة التطوّر الأيديولوجيّ للإنسان، بعد إجماع معظم الناس على صلاحيتها وعدم وجود بديل أفضل[2].

وعلى هذه الأرضيّة الخُلُقيّة، خاضَت الولايات المتّحدة الأميركيّة عشرات الحروب في تاريخها، حيث تدخَّلَت بشـكل عسـكريّ مباشر وغير مباشر، في عشرات الدول، وخاضت مجموعة حروب أدَّت إلى سـقوط مئات آلاف

1 - شفيق المصري: النظام العالميّ الجديد، ص 65.
2 - راجع: فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ والإنسان الأخير.

الضحايا. ولكي تكرّس هيمنتها على العالَم بعد سـقوط الاتّحاد السوفياتيّ، شـنَّت واشـنطن حربهـا الأولى على العـراق، في ما يُعرَف بحـرب الخليج الثانيـة، أو عاصفة الصحراء. اختلفَـت تقديرات الخسـائر العراقيّة البشريّة والاقتصاديّـة، لكنّ أشـدّ آثار الحرب تدميراً للعـراق، تجلَّت في مضاعفات الحصـار الذي فُرِضَ عليه بمجموعةٍ من قرارات اسـتصدرها مجلس الأمن الدوليّ (خاصّة القرارات 661 و665 و670)، التي حوَّلَت نظام العقوبات إلى حصار شـامل وقاسٍ، دام أكثر من 12 عامًـا[1]، فكانت هذه أولى إرهاصات توظيف "المؤسّسات الدوليّة" ضمن أجندة السياسة الخارجيّة الأميركيّة بنحوٍ غير مباشر، ثمّ تكرَّر ذلك بنحوٍ أكثر فجاجة في سورية وليبيا واليمن وغيرها، عبر سـيطرتها على وكالات الأمم المتّحدة وصنـدوق النقد الدوليّ، وحقّها باستخدام الفيتو في مجلس الأمن الدوليّ؛ ذلك كلّه من أجل تثبيت هيمنتها.

الهيمنة على النظام الدوليّ عبر المؤسّسات الدوليّة

لم يُؤَكَّد دور الأمم المتّحدة، كما كان مفترضًا، بعد الحرب العالميّة الثانية،

1 -حرب الخليـج الثانية. الزلـزال الذي عصف بمنطقة الخليـج، مقال، موقع الجزيرة، رابط:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/11/7/%D8%AD%D8%B1%D8%A8

ولم يُؤخَـذ بإصلاحات تـؤدّي إلى تخفيف الهوّة بين شـمال غنيّ وجنوب فقير، كما كان مفترضًا[1]، بل زادت حدّة النزاعات ووتيرتها، وفشـلَت الأمم المتّحدة في حـلّ الكثير منها، فيما كانت الولايات المتّحدة الأميركيّة تشـنّ حروبًـا متعـدّدة، دون الالتفات إلى الشرعيّة الدوليّة، بـل نَحَت إلى توظيف المؤسّسات الدوليّة ضمن أجندتها الاستعماريّة. ولتوضيح الفكرة، سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالـب: الأوّل، الهيمنة في الجمعيّة العامّة ومجلس الأمن. أمّـا الثاني، الهيمنة في صنـدوق النقد والبنـك الدوليّين. فيما حمل الثالث عنوان: العقوبات أداة للهيمنة، وذلك للحديث عن استغلال الولايات المتّحدة الأميركيّة لها في هيمنتها.

الهيمنة في الجمعيّة العامّة ومجلس الأمن

في أثناء الإعداد لإنشاء منظّمة الأمم المتّحدة، "كان هناك مشروع يتمثّل في إقامة نظام دوليّ جديد، يضم دولاً متّفقة، ولها اتّجاه سياسيّ ودوليّ مشترك. وتحقيق هذه الأهداف كان وراء إنشاء منظّمة الأمم المتّحدة، رغم عدم تماشي هـذه الأهداف والذهنيّات والثقافات والوسـائل المتوفّرة لدى الدول آنذاك، ويظهر هذا التناقض لدى الدول الكبرى التي أرادت أن تُقيم منظّمة حسـب

1 - ريمون حدّاد، نظرية العلاقات الدولية، ص 148.

مقاييســها، والعمل على تحقيق مراكــز هذه الدول الكــبرى ومصالحها".[1] وكانت الآمال قد انتعشَــت في أثناء حرب الخليج الثانيــة، متصوّرةً أنّ انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب سيفتح الطريق أمام قيام نظام عالميّ جديد، تلعب فيه الأمم المتّحدة دورًا رئيسًــا. غير أنّ تطــوُّر الأحداث اللاحقة، أكّد انفراد الولايات المتّحدة الأميركيّة بقيادة النظام العالميّ، والذي كان له تأثير شــديد الســلبيّة على الأمم المتّحدة، وبالذات مجلس الأمــن، الذي تحوَّل إلى أداة في يــد الولايــات المتّحدة الأميركيّة[2]. ومن ثمّ بــدأ يتأكّد ذلك، مع قضيّــة "الحرب على الإرهاب"، وغزو أفغانســتان، ومن ثمّ غزو العراق. وقد "شــكّلَت الحرب على الإرهاب سابقةً خطيرة على صعيد العلاقات الدوليّة، من حيث إنّها تســتند -في الظاهر- على قــرارات الشرعيّة الدوليّة، بينما أدّت -في الحقيقة- إلى استبعاد الأمم المتّحدة، وتهميش دورها، وحلول الولايات المتّحدة الأميركيّة مكانها في الحرب على الإرهاب، فاســتقالة مجلس الأمن من مســؤوليّته الرئيســة في حِفظ الســلم والأمن الدوليَّين. وهذا ما تأكّد عند قيامها باحتلال العــراق في 2003، والذي تمّ دون تفويض مجلس الأمن"[3].

1 - نعيمة عميمر/ دمقرطة منظّمة الأمم المتّحدة، ص624.

2 - انظر/ حسن نافعة/ مبادئ علم السياسة، ص 556.

3 - باسل يوسف بجك/ العراق وتطبيقات الأمم المتّحدة للقانون الدوليّ (1990 – 2005)، ص 9.

كما زادت الحرب السـوريّة، وكذلك الأزمـة الأوكرانيّة، من تصدّعات الأمم المتّحدة.

إنّ دعوات الإصـلاح لمنظّمة الأمم المتّحدة ووكالاتها ليسـت بجديدة. يمكن القول إنّ بعضهم بدأ بالمطالبة بالإصلاحات منذ تأسيس المنظّمة، إلّا أنّ هيمنة الولايات المتّحـدة الأميركيّة على النظام الدوليّ دائمًا، كانت تمنع ذلـك؛ من أجل الإبقاء على هذه الأداة في النظـام الدوليّ الأحادي القطب. وتشـمل الاقتراحات لزيادة الثقة في فعالية الأمـم المتّحدة، وتعزيز فاعليتها أمـام التهديدات الأمنيّة الدوليّة، إصلاحَ حـقّ النقض التابع لمجلس الأمن. تتضمّن المقترحات الآتية: "حصر اسـتخدام حقّ النقض في مسـائل الأمن القومـيّ الحيويّة، أو اشـتراط موافقة دول عدّة قبل ممارسـة حقّ النقض، أو إلغاء حقّ النقض كلّيًّـا، والبدء بالانتقال المنصوص عليه في المادّة 106 من الميثاق، والذي يَشترِط بقاء مبدأ إجماع الآراء"[1].

الهيمنة في صندوق النقد والبنك الدوليَّين

تمّ إنشاء المؤسّسـات الماليّة الدوليّة بالأسـاس؛ لتحقيق تعاون دولي ماليّ

1 - انظر: موقع مجلس الأمن الدوليّ:
https://www.un.org/securitycouncil/ar.

ونقـديّ، وإدارة الأزمات ومعالجتها. لكنّها -بالتدريـج- تحوّلَت -في حقيقتها- إلى سيف مسـلَّط على العالَم مِن قِبَل الإدارات الأميركيّة. ويأتي على رأس هذه المؤسّسـات، صندوق النقد الدوليّ، والبنك الدوليّ، اللذان تجلّى عملهما في السياسات التي فرضَتها تحت مسمّى لطيف، هو "التثبيت والتصحيح الهيكليّ"[1].

هذه السياسات هي برامج تصحيحيّة معنيّة بإصلاح أوضاع اقتصاديّة غير قابلة للاسـتمرار، كالعجـز في ميزان المدفوعات، أو عجـز الميزانيّة. وهذه السياسات على نوعَين: يندرج تحت النوع الأوّل، برامج لتثبيت الاقتصاد، أمّا النوع الثاني، فيتضمّن برامج التصحيح الهيكليّ، وهي معنيّة بإحداث تغيُّرات في تشكيلة الإنتاج والتوزيع والتجارة وغيرها، داخل الدول.

وتخوِّلُ سياساتُ التثبيت صندوقَ النقد الدوليّ فَرْضَ سياسات على الدول المقترِضة، تحت مسـمّى "مساعدة هذه الدول للتغلّب على المصاعب التي تعاني منها"[2]. ويعتمد صندوق النقد الدوليّ في سياساته هذه، على خطوات أو سياسات متعدّدة، إذ يتوقَّف إعطاء الدول القروض على التزامها بالسياسات والشروط التي يفرضها الصندوق، وغالبًا ما كانت هذه الشروط تمسّ السيادة الوطنيّة للدولة المعنيّة بنحوٍ مباشر، على سـبيل المثال: في مجال السياسـة

1 - انظر: إبراهيم العيسى: صندوق النقد الدوليّ، ص 39.

2 - إيمان خزعل: لبنان والمؤسّسـات الدوليّة – سياسـات التثبيت والتصحيح الهيكليّ، ص.ص. 43-44.

الماليّة أو "التصحيح المـاليّ"، يطلب الصندوق عمل تغييرات جذريّة، منها تغيـير أوجُه الإنفاق، وتحرير سـعر الصرف، وتحرير السياسـة التجاريّة من القيود، والخصخصة... وهي جميعها إجراءات تهدف -ظاهريًّا- إلى "تخفيف الدَّين العامّ"، إلاّ أنّها تعيد هندسـة الهيكل الاقتصاديّ لهذه الدول بشكل قد لا يتوافق مع ثقافة شعوبها ومستوى دخولها.

فيما تتمثّل آليّات البنك الـدوليّ في الإقراض المحدّد للدول التي ترغب بالاسـتدانة، مع تحديد المرحلة التي تفرض بها السياسات، وآليّات الرقابة، وعقوبـات عدم تنفيذ السياسـات المفروضة[1]. إلى أن أصبحت سياسـات الإصلاح التي يُرَوَّج لها مِن قِبَل المنظّمات الدوليّة والدول الغربيّة، وخصوصًا الولايـات المتّحدة الأميركيّة، وسـيلةً لتطويع البلـدان النامية ذات الأوضاع الحرجة، وهي مِن حيث المبدأ، سياسـات انكماشـيّة بطبيعتها، وتؤدّي إلى تقلُّص فرص العمل، وزيادة البطالة. وهذا ما سـوف يقـع عبئه على الفئات محـدودة الدخل؛ مـا يؤدّي إلى زيـادة التفاوت في توزيـع الدخل والثروة، وتوسـيع دائرة الفقر والجوع، وذلك حسـب النتائج التـي وصل إليها خبراء الاقتصاد العالميّ، بعد تطبيق هذه السياسات.

1 - فاطمة كمال زعيتر: المؤسّسات الماليّة الدوليّة ودورها في سياسات التثبيت والتصحيح الهيكليّ، ص 16.

العقوبات كأداة للهيمنة

تشـكّل العقوبات التي تفرضها الولايات المتّحـدة الأميركيّة على الدول، والتي تأخذها منفردة، بمثابة إرهابٍ دوليّ؛ لتطويع الدول، على الرغم من أنّه قلّما يتمّ الحديث عالميًّا عن إرهابِ الدولة، الذي يُعَدّ أخطر أنواع الإرهاب، إلّا أنّ الحصـار الاقتصاديّ، عادةً، لا يؤثّر على الدول ـ الحكومات وحدها، بل إنّه يطال شعوب هذه الدول؛ الأمر الذي يمكن أن يصل إلى الفقر المدقع، أو الجوع، أو حتّى الموت جوعًا، كما حصل في أبناء الشـعب العراقيّ إبّان الحصار بعد حرب الخليج الثانية، وكما تتعامل الولايات المتّحدة الأميركيّة مع سورية عبر قانون قيصر، وكما يحصل أيضًا مع إيران، التي لا تزال ترزح تحت حصارٍ اقتصاديّ منذ أكثر من 40 سنة، لتزداد حدّته مِن قِبل الإدارة الأميركيّة في السنوات الأخيرة. ويقدّر خبراء أنّ خسائر الاقتصاد الإيرانيّ بسبب العقوبات على مدى 40 عـام، بلغ 4 تريليونات دولار، ولـولا أنّ الدولة الإيرانيّة لديها قدرات وخطط دائمة للخروج من الحصار، لكان الشعب الإيرانيّ اليوم يرزح تحت المجاعـة. كما تتمثّل هذه الحرب / الإرهـاب الاقتصاديّ بالعقوبات الاقتصاديّة على فنزويلا، التي بدأَت تعاني من شـحٍّ الوقود، فيما تمتلك أهمّ الاحتياطات النفطيّة في العالَم.

هـذه العقوبات التي تفرضهـا الولايات المتّحـدة الأميركيّة، تتعارض مع المواثيـق الدوليّة، ولا تقلّ مخالفـةً للشرعيّة الدوليّة التي ترفض اسـتخدام

الإكراه في العلاقات الدوليّة، كـما ورد في الفقرة الرابعة من المادّة الثانية في ميثـاق الأمم المتّحدة، وغيرها من القرارات والإعلانات العالميّة، هذا فضلاً عن ميثاق الأمم المتّحدة الـذي حصر توقيع هذه العقوبات بمجلس الأمن، ولم يمنحها للدول؛ ومـن ثمّ فإنّ الحديث عن الانتهاكات الأميركيّة للقانون الدوليّ، ينطلق من مسـلَّمة قانونيّة أساسـيّة، هي أنّ هـذه العقوبات لا يحقّ لدولة ما أن تفرضها من خارج سياق الأمم المتّحدة.

الخاتمة

على الرغم من أنّ واشـنطن تبسط هيمنتها على النظام الدوليّ، إلّا أنّ هذا النظام بدأ يشهد تغيُّرات عميقة، تجعلنا نقول إنّنا أصبحنا أمام تحوُّلٍ في شكل هذا النظام، من نظام الأحاديّة، إلى نظام متعدِّد الأقطاب. ولا ينفي المنظّرون الأميركيّـون أطروحة تراجُع الهيمنة العالميّة للولايـات المتّحدة، ويحاولون تقبُّل هـذا الحقيقة، ثمّ التخطيـط لهذا التراجع وإدارته بالشـكل الذي يعود ببلادهم إلى أن تعود القوى المهيمِنة الرئيسـة، بـدلاً من أن تنهار. وعلى حدّ تعبير المفكِّر الأميركيّ الشهير (روبرت كابلان): "إنّه ليس هناك شيء أفضل لبلاده من تهيئة العالَم لاحتمال زوالها، وترتيب آليّة مناسبة للتراجع المتناسق؛ كي تطيل من أمد بقائها كأمّة قويّة".

في الأعوام الأخـيرة، تراجعَت مقولة نظام القطـب الواحد، وبرزَت قوى

فاعلة في النظام الدوليّ، إلى جانب الولايات المتّحدة، مثل: الصين وروسيا واليابـان والهند والاتّحـاد الأوروبيّ، فيما توجد قوى أخـرى تتوثّب لانتزاع دورٍ مـا في منظومة الأمن والاقتصاد الدوليَّين، مثـل: البرازيل وإيران وتركيا وباكسـتان وكوريا الجنوبيّة. بل يمكن القول إنّ شكل النظام الدوليّ لم يعُد في هيكل "متعدّد الأقطاب" على الطريقة التقليديّة قبل الحرب العالميّة الثانية، ولكنّه أخذ هيكلَ قوى ذا شكلٍ جديد، يتمثّل بمحاور دوليّة متعدّدة الأحجام والنفوذ الدوليَّين، وسـط منـاخ الفوضى الدوليّة العامّ. وحتّى تسـتقرّ معالم النظام الدوليّ الجديد بنحوٍ نهائيّ، سـيبقى متداوَلاً مصطلح "النظام الدوليّ المتغيّر"، للتعبير عن مرحلة التغيُّر الراهنة في العلاقات الدوليّة[1].

ويشـكّل السعي الحثيث للوقوف في وجه الهيمنة الدوليّة الأميركيّة، سببًا واضحًا لتأجيج الصراعات العالميّة. من ثمّ فإنّ تشـكيل تحالُف ضدّ الهيمنة الأحاديّة القطبيّة للولايات المتّحـدة الأميركيّة، والتحوّل من مجرّد التماشي واحتواء السيطرة، إلى البدء في الانتقال إلى المواجهة، يعني بدء التراجع في النظام القائم عـلى الهيمنة؛ فالتاريخ يقول إنّ القوى العظمى تخسر قيادتها؛ لأنّ قوى مناوئة أخرى تقوم بتوازن مضادّ أمامها[2].

1 - انظر: إسـماعيل صبري مقلّد:العلاقات السياسيّة الدوليّة: النظريّة والواقع، المقدّمة.

2 - للمزيد حول هذه النقطة انظر: حسام مطر: الهيمنة الساحرة.

لائحة المصادر والمراجع

العربيّة

1. صبري، مقلّد، العلاقات السياسيّة الدوليّة: النظريّة والواقع، جامعة القاهرة، كلّيّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة، الطبقة الأولى، 2001.

2. فوكوياما، فرانسيس، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، نسخة مركز الإنماء القوميّ، بيروت، 1993

3. السيّد حسين، عدنان، العلاقات الدوليّة، مجد، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر، بيروت، 2010.

4. العيسى، إبراهيم، صندوق النقد الدوليّ، الجزء الثاني، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 1997.

5. المصريّ، شفيق، النظام العالميّ الجديد، دار العلم للملايين، 1992، 65.

6. بجك، باسل، العراق وتطبيقات الأمم المتّحدة للقانون الدوليّ (1990 – 2005)، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2006.

7. حدّاد، ريمون، نظريّة العلاقات الدوليّة، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، 2000.

8. خزعل، إيمان، لبنان والمؤسّسات الدوليّة – سياسات التثبيت

والتصحيح الهيكليّ، رسالة دبلوم دراسـات عليا في القانون العام، الجامعة اللبنانيّة، 2000.

9. زعيتر، فاطمة، المؤسّسات الماليّة الدوليّة ودورها في سياسات التثبيت والتصحيـح الهيكلي، بحث دبلوم في العلاقات الدوليّـة، الجامعة اللبنانيّة، 2011.

10. عميمـر، نعيمة، دمقرطة منظّمة الأمم المتّحدة، المؤسّسـة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر.

11. مطر، حسـام، "الهيمنة الساحرة"، صادر عن مركز باحث للدراسات، الطبعة الأولى، 2018.

12. نافعة، حسـن، مبادئ علم السياسـة، مكتبة الشروق الدوليّة، 2014، طبعة أولى، الشارقة.

مواقع الكترونيّة

1. حرب الخليج الثانية: حرب صـدام العبثيّة الثانية، الخنادق، https:// alkhanadeq.com/post.php

2. حرب الخليج الثانية. الزلزال الـذي عصف بمنطقة الخليج، الجزيرة، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/7/11/% D8%AD%D8%B1%D8%A8

3. 10 سنوات على قصف قوات الناتو ليوغوسلافيا السابقة، روسيا اليوم، 24.03.2009، https://arabic.rt.com/news/27163-10

أجنبيّة

1. William Stueck, The Korean War: An International History (Princeton University Press, 1995).

مَركزُ بَراثا للدِّراسَاتِ وَالبُحُوثِ
بيروت ـ بَغدَاد
Baratha Center for Studies and Research
www.barathacenter.com
barathacenter@gmail.com

المشرف العام: الشيخ جلال الدين علي الصغير
مدير المركز د. محمد مرتضى
009613821638